محليات

«الكهرباء» لـ«الوطن»: أصحاب بعض المساكن العشوائية سيدفعون كامل كلفة تركيب العدادات

| قصي المحمد

بيّن مدير في الكهرباء لـ«الوطن» أن نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء لم يستثن أي بناء أو منزل من التغذية بالتيار الكهربائي، إلا أنه ترك ضوابط محددة تسمح لشركات الكهرباء بالتوسع ضمن المخطط التنظيمي للمدن لتزويد الوحدات المستقلة سواء كانت الأبنية ضمن المخطط التنظيمي أو سكناً عشوائياً معتمداً من وزارة الإدارة المحلية أو أبنية سكنية عشوائية غير معترف بها.

مؤكّداً أن وزارة الكهرباء تقوم بتغذية المنازل والأبنية ضمن السكن العشوائي المعتمد من وزارة الإدارة المحلية بناءً على كتب رسمية تؤكّد أن هذه المناطق معتمدة ضمن المخطط التنظيمي للمحافظة بأنها مناطق سكن عشوائي، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على المواطنين لأن التكلفة المالية للتغذية جميعها تقع على عاتق وزارة الإدارة المحلية فقط.

أمّا بالنسبة للحالات الأخرى التي يكون التوسع للتغذية فيها إذا كانت الأبنية ضمن المخطط التنظيمي؛ فهذه ينطبق عليها مضمون التعديل الأخير في المادة ٢٢ من قانون الاستثمار في حال كون الأبنية الجديدة تحتاج إلى استطاعة تزيد على ٥٠ أمبيراً أي ما يقارب استطاعة تكفي لتغذية ٤ شقق تقريباً، إضافة إلى قانون الاستثمار أيضاً الذي اشترط بعداً محدداً للمسافة التي يجب ألا تزيد على ٥٠ متراً عن أقرب مركز تحويل مجهز مسبقاً لتتم تغذيتها، لأن في حال زيادة المسافة عن المحددة وفقاً لنظام الاستثمار فإن الموضوع يحتاج إلى توسيع شبكة على حساب صاحب البناء لأن ذلك قد يتطلب تركيب مركز تحويل وحساب استطاعة للحفاظ على الشبكات.

مشيراً إلى أنه في حال تجاوز ذلك، فإن الشركة تقوم بتحميل المشتركين أصحاب الأبنية السكنية نسبة ٥٠ بالمئة فقط من أعمال والتكلفة الإجمالية للتغذية، أمّا الـ٥٠ بالمئة الأخرى فتتحملها الشركة نفسها.

مؤكداً أن الأمر ذاته ينطبق على الأبنية السكنية العشوائية غير المعتمدة من وزارة الإدارة المحلية التي تكون أمراً واقعاً، فإذا كانت ضمن المخطط التنظيمي وضمن المسافة التي لا تزيد على ٥٠ متراً وتقل كمية استهلاكها عن ٥٠ أمبيراً فإن الشركة تقوم بتغذيتها مجاناً، فقط بتحميل المشترك ثمن العداد ١٩ ألفاً.

أمّا بالنسبة للأبنية التي تخالف ذلك، فتعامل معاملة الأبنية التي لا تحقق الشروط المطلوبة ضمن المخطط التنظيمي لتكون كامل التكلفة على أصحاب الوحدات المستقلة «الأبنية».

مبيناً أن اعتماد الأبنية يتم من رؤساء البلديات لتتم مراسلة مجلس المحافظة إلى وزارة الإدارة المحلية لاعتمادها، ومجرد صدور قرار الاعتماد تتم مخاطبة وزارة الكهرباء بها بأنها منطقة معتمدة من أجل تغذيتها بالكهرباء مجاناً من دون عداد، لتكون التكلفة كاملة على وزارة الإدارة المحلية. موضحاً أن الغاية من هذه الإجراءات التي يحددها نظام الاستثمار في الكهرباء هو الحد من التوسع العشوائي.

وكانت وزارة الكهرباء قد عدلت المادة (٢٢) من نظام الاستثمار، التي تتضمن تزويد المؤسسة لطالب الاشتراك بالكهرباء وذلك بالقرار رقم ٢٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/١/٤ الذي نصّ في المادة الثانية منه على تعديل مضمون المادة ٢٢ لتقوم شركة كهرباء المحافظة بتوسيع شبكاتها ضمن المخطط التنظيمي المصدق لتزويد المشتركين الجدد بالكهرباء، مقابل تحميلهم ٥٠ بالمئة فقط من قيمة التجهيزات الكهربائية لشبكة التوتر المتوسط أو المنخفض حسب الحال. إضافة إلى صدور القرار رقم ٤٨٥ المتضمن التعليمات التنفيذية للقرار ٢٤٤ (الذي نشرته صحيفة الوطن مسبقاً).

قاضي دوما: نتوقع ورود الكثير من حالات الزواج والطلاق والوفيات للمحكمة

رمضان: نستقبل يومياً ٣٠ ضبط أضرار من حرستا وحالات قليلة من تثبيت النسب والفقدان

| محمد منار حميجو

أعلن رئيس نيابة حرستا والقاضي الشرعي محمد رمضان أن المحكمة تستقبل يومياً نحو ٣٠ ضبط أضرار من الأهالي، مؤكداً أن الأضرار كبيرة في المدينة ومن ثم فإن هناك ارتفاعاً في عدد الضبوط.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد رمضان أنه أصبح هناك ضغط على المحكمة فيما يتعلق بتنظيم ضبوط الأضرار، موضحاً أنه يتم الكشف على الواقعة لتنظيم الضبط واتخاذ الإجراءات القانونية.

وأعلن رمضان أن اللجنة المشكلة من المحامي العام بريف دمشق بدأت بجرد الأضابير التي تم إيجادها في المدينة، وأنه يتم العمل حالياً على ذلك، مشيراً إلى أنه منذ يومين زار المنطقة مع المحامي العام في الريف محمد الحمود للاطلاع على الواقع.

وفيما يتعلق بموضوع حالات الزواج والطلاق أعلن رمضان أنه لم تأت أي حالة حتى الآن من الأهالي الذين كانوا يقطنون داخل المدينة، موضحاً أن معظم حالات تثبيت الزواج والطلاق تمت من الأهالي الذين كانوا خارجها.

وأوضح رمضان أن إجراءات الزواج والطلاق لأهالي المدينة تتم وفق ما نص عليه قانون الأحوال الشخصية، ضارباً مثلاً في دعوى تثبيت الزواج أنه يجب أن يحضر الزوجان أو وكلاؤهما أو أحد الطرفين لإقامة الدعوى ومن ثم يتم السير بها وفق الإجراءات المنصوص عنها في القانون.

وأشار رمضان إلى أنه يتم التساهل في موضوع تثبيت الزواج في حال كان هناك حمل ظاهر أو طفل نتيجة الزواج.

وأكد رمضان ورود العديد من حالات تثبيت الفقدان والوفيات إلى المحكمة ولكن مازالت قليلة باعتبار أن الأهالي الذين كانوا داخل المدينة لم يراجعوا المحكمة بعد.

من جهته توقع القاضي الشرعي عن منطقة دوما أحمد المحمي أن يرد إلى المحكمة خلال الفترة القادمة الكثير من حالات تثبيت الزواج والطلاق والنسب والوفيات، مؤكداً أن هناك ارتفاعاً في هذه الحالات خلال الفترة الماضية من دون أن يحدد عددها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المحمي أنه لم يرد بعد إلى المحكمة حالات من أهالي دوما الذين يقطنون داخل المدينة، مشيراً إلى أن معظم الحالات تأتي من الأهالي الذين هم خارجها.

وأوضح المحمي أن إجراءات قانون الأحوال الشخصية ستطبق على الجميع ولا توجد استثناءات في هذا الموضوع، متوقعاً أن يكون هناك الكثير من حالات الزواج والطلاق تمت داخل المدينة خلال السنوات السابقة.

وأشار المحمي أنه في حال كانت الزوجة قد طلقها زوجها وتزوجت من زوج آخر فإنها يجب أن ترفع دعوى تثبيت زواج ونسب الزوج الأول وثم دعوى طلاق ليتم بعد ذلك التقدم بدعوى لتثبيت زواج ونسب على الزوج الثاني.

وأضاف المحمي: مثل هذه الدعاوى تحتاج إلى دقة ودراسة ووقت باعتبار أن هناك أطرافاً مختلفين بين الأزواج، مرجعاً وجود هذه الحالات إلى الفتاوى التي كانت تصدر من دون علم.

ولفت المحمي إلى أن الدعاوى المتعلقة في هذا الموضوع تدرس حسب طبيعة كل حالة والظروف المحيطة بها ومن ثم يتم تطبيق القانون في هذا المجال.

وكشف المحمي عن ورود حالة للمحكمة متعلقة بوفاة أحد الأشخاص ومن ثم تبين أنه على قيد الحياة بعدما تم تسجيل وفاته في السجل المدني، مشيراً إلى أنه حالياً يتم التأكد من الأسباب التي دفعت إلى توفيته وإذا كان هناك شهود فإنهم يلاحقون جزائياً لشهادتهم الكاذبة.

> إجراءات قانون الأحوال الشخصية تطبق على الجميع

تأهل تسعة فرق سورية للمشاركة في أكبر بطولة عربية للروبوت في لبنان

النقري لـ«الوطن»: ٤ دول جديدة تشارك في مسابقة العام القادم

| فادي بك الشريف

تأهلت تسعة فرق سورية للمشاركة في منافسات أكبر بطولة عربية في مجال الروبوت في بيروت ٢١ نيسان الشهر الجاري وذلك بعد مشاركتها في البطولة السنوية الرابعة للروبوت والتي أقيمت أمس في صالة تشرين الرياضية بدمشق بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكاديمية كلمات اللبنانية لتعليم الروبوت بمشاركة ٧٠ فريقا بمعدل ٣٠٠ مشارك من أغلب المحافظات السورية.

وشارك في المسابقة ٢٢ نادياً من نوادي الروبوتيك في العديد من الجامعات والمعاهد والمدارس والجمعيات الأهلية السورية، وهي دار الرحمة للذكور والإناث، ودار الأمان، وجمعية حقوق الطفل، وجمعية سنا وجمعية الرابطة الأدبية والاجتماعية، وجمعية نافذة للحياة، ومؤسسة علمني، ومركز الحضارة الدولي والمعهد العالي للعوم التطبيقية والتكنولوجيا، والجامعة السورية الخاصة، وجامعة الرشيد الخاصة، وكلية الهندسة المعلوماتية بجامعة دمشق والمركز الوطني للمتميزين، إضافة إلى فروع نادي الروبوتيك في الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في محافظات دمشق وحمص وحماة وحلب وطرطوس واللاذقية والسويداء.

وتهدف البطولة إلى مساعدة طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس والمهتمين بالعلوم والتكنولوجيا في سورية ولبنان لإبراز طاقاتهم وقدراتهم، عبر تصميم وبرمجة روبوتات تتنافس فيما بينها، كما تهدف البطولة إلى توفير بيئة مناسبة لتبادل الخبرات في مجال تعليم الروبوت ما يسهم في نشر ثقافة علوم الروبوت، وتساعد في تنمية وتعزيز مهارات تربوية علمية أساسية كالعمل الجماعي والإبداع والتفوق وحب التكنولوجيا والعلوم والرياضيات والهندسة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير المسابقة وعضو الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية الدكتور مهيب النقري أن الفرق المتأهلة ستشارك في لبنان للمنافسة مع ١٤٧ نادياً لبنانياً، مشيراً إلى أنه تم تنظيم المسابقة منذ ٣ سنوات على أن يتم التوسع بها نحو العالمية، مضيفاً إنه من المتوقع أن تشارك مصر وسلطنة عمان والعراق وإيران العام القادم.

وأوضح النقري أن البطولة تضم ثلاث منافسات، وهي «سباق تتبع الخطط» للمرحلة الإعدادية من ١٢-١٦ سنة إذ يتم تصميم روبوتات تتسابق على مضمار محدد، و«مسابقة السومو روبوت» للمرحلة الثانوية من ١٦-١٩ عاماً، إذ يتم إعداد روبوتات تتصارع فيما بينها على حلبة خاصة، إضافة إلى «مسابقة المشاريع التكنولوجية» للمرحلة الجامعية، ويتم فيها تنفيذ مشاريع تكنولوجية.

وأشار النقري إلى أن المسابقة هدفها الوصول إلى مشاريع وأفكار إبداعية قابلة للتطبيق العملي والصناعي التي يمكن أن تساعد في حل العديد من المشكلات التي تواجهها البلديات، على أن يكون المشروع قابلاً للتصنيع ولديه قدرة تنافسية، وأن تكون تكلفة التصنيع بالحدود المقبولة للمهام المراد تنفيذها ويمكن تسويقه في البلديات.

هذا وعبر عدد من المشاركين عن أهمية البطولة في تنمية مهاراتهم في مجال الروبوت، وثقل خبراتهم في المسابقة المحلية بهدف المشاركة في بطولة لبنان، منوهين بأهمية تبني المشاريع التي يعمل عليها الطلاب لتطويرها والاستفادة منها.

«دواجن اللاذقية» تنتج ٢,٥ مليون بيضة خلال شهرين

مليار ل.س تكلفة تحويل الحظائر إلى آلية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف مدير عام منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن لـ «الوطن» عن دراسة لمشروع يعمل على تحويل حظائر التربية الأرضية الموجودة بفيديو إلى تربية آلية، مبيناً أن المشروع يهدف إلى زيادة إنتاج المنشأة بحدود ٤٠ مليون بيضة سنوياً، ليرتفع الإنتاج السنوي من ٣٥ مليون بيضة (كمية الإنتاج الحالي)، إلى ٧٠ مليون بيضة.

وأشار حسن إلى أن تنفيذ المشروع ينتظر التمويل الحكومي للمباشرة به بعد إتمام الدراسة، لافتاً إلى أن تكاليف المشروع نحو مليار ليرة سوريّة.

وبيّن مدير دواجن اللاذقية أن كمية الإنتاج خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين تجاوزت ٢,٥ مليون بيضة، بنسبة تنفيذ الإنتاج ١٠٠ ٪، مضيفاً إن قيمة المبيعات بلغت ٨٣,٧ مليون ليرة سوريّة.

ولفت حسن إلى تسليم كامل الإنتاج إلى مؤسسات القطاع العام وبشكل مباشر إلى المستهلك عبر صالات المنشأة الثلاث، مؤكداً أن البيض متوافر بشكل دائم في الصالات ويباع بسعر التكلفة، بسعر ٩٥٠ ليرة للصحن.

من جهة ثانية كشف حسن أن المنشأة قامت بتنسيق «بيع» قطيع من الدجاج بعمر ١٠٠ أسبوع للمزارعين في المنطقة الساحلية خلال شهر كانون الثاني الماضي، إذ تم بيع ٤٠ ألف دجاجة بقيمة ١٦ مليون ليرة خلال شهر واحد، ونوّه بأن المبيع تم بسعر أقل من السوق بحوالي ثلاثة أضعاف إذ بيعت الدجاجة الواحدة بـ٤٥٠ ليرة فقط.

وأشار حسن إلى وجود قطيع إنتاجي واحد في المنشأة عدده ٤٣ ألف دجاجة، مقابل قطيع رعاية عدده ٥١ ألف دجاجة وعمر الأخير ١٧ أسبوعاً ويتوقع دخوله الإنتاج في شهر نيسان القادم، مبيناً أن الإنتاج يزيد بالمنشأة بحدود ٤٠ ألف بيضة يومياً ما يسهم في طرح كميات أكبر بالأسواق ومن ثم استقرار أسعار البيض إضافة إلى تلبية حاجة مؤسسات القطاع العام بالمحافظات الأخرى.

ولفت مدير الدواجن إلى أن الإنتاج الحالي ٣٨ ألف بيضة يومياً ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٧٥ ألف بيضة حتى نهاية العام، مضيفاً إنه يتم تجهيز الحظائر لاستقبال قطيع صيصان جديدة بعدد ٦٥ ألف صوص يدخل الإنتاج خلال شهر تشرين الثاني القادم. وحول الصعوبات التي تواجه عمل المنشأة، قال حسن إن ارتفاع أسعار الأعلاف خلال الفترة الحالية بنسبة ١٠ ٪ عن بداية العام يشكل عبئاً على العمل، مبيناً إن سعر كيلو العلف كان ١٣٥ ليرة مطلع العام، على حين وصل حالياً إلى ١٤٢ ليرة بسبب ارتفاع سعر المادة عالمياً لكونها مادة مستوردة وتتعلق بسعر الصرف.

كما أن عدم وجود قطع تبديل وصيانة لآليات المنشأة التي تعتمد على التربية الآلية، يعد من صعوبات العمل بسبب عدم القدرة على الصيانة ، كما ذكر حسن، مشيراً إلى انقطاع الكهرباء ٦ ساعات يومياً يعد أمراً مقبولاً مع الفترات السابقة، إلا أنها تكلف المنشأة حالياً حوالي ١٤٢ ألف ليرة سوريّة لقاء ٨٠٠ ليتر مازوت لتوليد الكهرباء التي تحتاجها المنشأة بشكل يومي.

الحفر تملأ شوارع طرطوس والمدينة تعد بالمعالجة

| طرطوس- الوطن

إذا تجاوزنا حالة النظافة غير المقبولة في شوارع طرطوس والتي مازالت مشكلة مستعصية على الحل على ما يبدو، فإن أول ما يلفت النظر هو حال الشوارع الذي لا يسر الخاطر على الإطلاق فالحفر تملؤها.. والمطبات المحدّبة والمزعجة تغزوها والحفريات تنتشر في أماكن كثيرة فيها وما حولها ويتكرر هذا المشهد في أغلب الشوارع الرئيسية وغير الرئيسية باستثناء شارع الثورة الذي يبدو حاله أفضل من غيره بعد أن قامت وزارة النقل بإكسائه منذ سنة.

ولا يقف الأمر عند قصة الإسفلت والرقع التي تنتظرها إنما يشمل الريكارات المفتوحة وشبه المفتوحة التي تتوزع هنا وهناك ما يشبه فخاً لأصحاب السيارات وللراجلين من المشاة.

وأغلب السائقين الذين التقيناهم وسألناهم اشتكوا من هذا الواقع السيئ الذي فرض عليهم السير بحذر حفاظاً على أنفسهم ودواليب سياراتهم وحتى أصحاب محلات الإطارات التي عادة ما تكون مكفولة لآلاف الكيلو مترات في طرطوس لاشيء من هذا موجوداً فالجواب على ألسنتهم واضح لا لبس فيه « أنت في طرطوس ولا شيء مكفولاً ولو لكيلومتر واحد».

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس فوزي الشيخ ديب رد على تساؤلات (الوطن) المتعلقة بهذا الواقع موضحاً أن المدينة تعاقدت مع فرع شركة الطرق والجسور لمعالجة وضع الجور الموجودة في جميع الشوارع وترقيع مساحات كبيرة من المناطق المخربة وكان يفترض أن تتم المباشرة في بداية الشهر الجاري لكن عدم تشغيل مجبل الإسفلت في الشركة أخّر المباشرة. متوقعاً البدء بعمليات الترقيع وإكساء بعض المساحات في الشوارع المخربة قريباً وخاصة أن ورشات الصيانة في المدينة بدأت تجهّز لذلك حيث قامت بقص بعض المساحات تمهيداً لفرشها بالإسفلت.

وأشار شيخ ديب إلى أن بعض الشوارع التي تحتاج لإكساء كامل سيتم إكساؤها بعد ترحيل الكميات المخربة فيها، أما بالنسبة للمطبات فلا توجد خطة لنزعها أو تحسين وضعها الفني وتمنى أن يحصل ذلك بالتعاون مع لجنة السير في المدينة والجهات المعنية الأخرى.

كلام رسمي جداً

لا مراجعات حول وجود فواتير متكررة

جواباً على المقال المنشور بصحيفتكم بالعدد رقم ٢٨٣٤ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٢ تحت عنوان «فواتير مياه مكررة في مؤسسة مياه السويداء» نبين لكم ما يلي:

رداً على ما جاء في مقدمة المقال «مخازين سدود السويداء من المياه صفر ومشكلة تأمين مياه الشرب في السويداء تتفاقم، مع شح الهطلات المطرية ليبقى الهاجس الأكبر لأهالي المحافظة، فما الحلول الإسعافية والإستراتيجية التي وضعتها المؤسسة لحل مشكلة المياه بحلول فصل الصيف».

لقد عملت المؤسسة من خلال وزارة الموارد المائية على إيجاد مصادر مائية جديدة بحفر عدد من الآبار للمناطق الأكثر احتياجاً وخاصة تلك التي تتغذى بمياه الشرب من محطات التصفية على السدود، وقد تم حفر وتجهيز ثلاث آبار شرق قرية عرى ودخلت الاستثمار لمصلحة بلدتي الكفر وحبران اللتين تتغذيان أساساً من محطة التصفية على سد حبران ورغم نفاد مخزون السد نهاية الشهر الأول للعام ٢٠١٨، فقد تمكنا من الاستمرار بتأمين مياه الشرب للبلدتين وبمعدل جيد، ويتم حالياً تجهيز ثلاث آبار في تجمع آبار حازمة للتعويض عن نقص مخزون سد جبل العرب وتم تجهيز واستثمار بئرين في مدينة السويداء وبئر في مصاد للتعويض عن نقص مخزون سد الروم. فعلى الرغم من خروج المحطة عن الاستثمار نهاية الشهر العاشر العام الماضي فقد استمر تزويد المواطنين في قطاع بلدات (مفعلة، قنوات، مصاد، الرحى، بعض أحياء السويداء) بمياه الشرب بشبكات مياه الشرب ومن دون الحاجة لنقل المياه للمواطنين بالصهاريج، كما تم مؤخراً إدخال بئر جديدة في تجمع آبار الرضيمة ويجري العمل على حفر ثلاث آبار في منطقة العليقة لمصلحة مدينة صلخد وثلاث آبار بعمق ٢٠٠ م لقرية مياماس عدا عدد من الآبار في مناطق متفرقة من المحافظة.

يضاف إلى ذلك قيام المؤسسة بربط عدد من آبار الموارد المائية مع شبكات مياه الشرب حيث تم ربط ١٥ بئراً وبدعم كبير من وزارة الموارد المائية التي قدمت للمحافظة مؤخراً عشر آبار للقرى الواقعة على الشريط الحدودي مع الأردن وذلك لتأمين مياه الشرب للمواطنين في هذه القرى إضافة إلى مدينة صلخد.

أما ما ذكرته كاتبة المقال عن «أن التحاليل الأخيرة لمياه محطة سد الروم التي قامت بها مديرية البيئة في المحافظة في الشهر العاشر من العام الماضي توضح ارتفاع بعض المؤشرات عن الحدود المسموح بها في المواصفة القياسية السورية الخاصة بمياه الشرب، الأمر الذي دل على عدم كفاءة التعقيم؟».

نبين: إن العينات التي تم قطفها من مديرية البيئة من محطة الروم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ قطفت في وقت كانت فيه المحطة متوقفة عن ضخ المياه المنتجة إلى الشبكة العامة بسبب عطل طارئ في مضخة حقن الكلور حيث قامت دائرة التحليل والتعقيم بالمؤسسة بمعالجة مياه المرسبات والمرشحات بشكل مباشر بمواد التعقيم وفي اليوم والساعة نفسها وتم التأكد من صلاحية المياه المنتجة بعد المعالجة وفق المواصفة القياسية السورية لمياه الشرب رقم ٤٥ لعام ٢٠٠٧ وصيانة مضخة الحقن بالكلور.

في اليوم التالي قمنا بتكليف دائرة التحليل والتعقيم بجولة إلى محطة الروم وإلى الخزانات الرئيسية التي تتغذى بالمياه من المحطة في بلدتي مفعلة وقنوات حيث تم قطف عينات من الخزانات ومن خزانات عدد من المواطنين في البلدتين للتأكد من جودة المياه الواصلة للمشتركين.

كما قمنا بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٤ بجولة مشتركة مع مديرية البيئة ومديرية الصحة بالسويداء تم خلالها قطف عينات من محطة الروم ومن خزان التجميع الرئيسي في منطقة المقوس في مدينة السويداء، وتم إعداد تقرير مشترك بالنتائج يؤكد صلاحية المياه التي يتم توزيعها من الخزانات إلى شبكات مياه الشرب للاستهلاك البشري وفق المواصفات القياسية السورية، ونؤكد هنا أن المؤسسة تولي نوعية المياه وجودتها الاهتمام الأول ويتم التشدد في مراقبة نوعية المياه ونشير إلى أنه لم يسجل في محافظة السويداء على مدى السنوات الماضية أي حالات مرضية ناتجة عن الأمراض التي تنشأ أو تولد بالماء مثل الإسهالات والزحار والتيفوئيد وغيرها.

أما عن وجود فواتير متكررة للدورة الواحدة كما ورد في المقال فنبين أنه لا توجد مراجعات للمؤسسة بهذا الخصوص وأن المؤسسة تعالج كل حالة اعتراض من المواطنين على الفاتورة ونبين أن نسبة الاعتراضات ضئيلة جداً قياساً لعدد المشتركين.

ففي عام ٢٠١٤ بلغ عدد الاعتراضات ٤٠٠ طلب على حين كان عدد المشتركين بالمحافظة ٩٦,٦٠٠ مشترك.

٢٠١٥ بلغ عدد الاعتراضات ٤٥٠ طلباً وعدد المشتركين بالمحافظة ١٠١,٧٠٠ مشترك.

٢٠١٦ بلغ عدد الاعتراضات ٥٦٥ طلباً وعدد المشتركين بالمحافظة ١٠٥,٦٧٥ مشتركاً.

٢٠١٧ بلغ عدد الاعتراضات ٦٠٠ طلب وعدد المشتركين بالمحافظة ١٠٨,١٥٠ مشتركاً.

وقد تمت معالجة هذه الاعتراضات وتصحيح الفواتير في الحالات التي تبين فيها صحة الاعتراض.

أما بخصوص ازدواجية فواتير نقابة المقاولين فنبين أن المؤسسة تطالب جهات القطاع العام بتسديد قيمة فواتير المياه عن طريق إرسال كتب رسمية يتم الطلب بموجبها بدفع هذه المستحقات بحوالة مصرفية إلى حساب المؤسسة لدى المصرف التجاري وسبب الخطأ مع نقابة المقاولين هو قيام مندوبهم بتسديد المبلغ المستحق لدى صندوق المؤسسة مباشرة من دون الرجوع إلى شعبة التحصيل المختصة لشطب القيمة المالية المذكورة أصولاً.

علماً بأننا نقوم بمطابقات دورية مع جهات القطاع العام لمطابقة الذمم المالية عليها وتسويتها أصولاً.

وحول ما ذكرته كاتبة المقال عن وجود قطيعة بين الإدارة وبعض المهندسين واعتماد الإدارة على مهندسين معينين وإقصاء البقية في العمل وتهميشهم نبين أن العمل في المؤسسة يتم من خلال اثنتي عشرة مديرية مركزية وست وحدات اقتصادية وتقوم الإدارة بمتابعة العمل مع المديرين المركزيين ورؤساء الوحدات الاقتصادية والذين يقومون بدورهم بمتابعة العمل مع الدوائر والأقسام والشعب التابعة لهم ويقومون برفع المقترحات اللازمة بخصوص العمل للإدارة وعليه فإن كل مهندس أو عامل يأخذ دوره من خلال موقعه والمهام المكلف بها من دون تهميش أو إقصاء.

شاكرين تعاونكم
المدير العام
المهندس وائل شقير